مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

أهميّة علم الأصوات في تيسير المستوى النّحوي

أ.د.عادل نذير بيري الحساني
الباحثة : هديل خالد عبد الجبار الجنابي
جامعة كربلاء /كلية التربية للعلوم الانسانية

التخصص العام للبحث:	التخصص الدقيق للبحث:

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام / /2025
تاريخ القبول / /2025
تاريخ النشر 2025/7/28

الكلمات الرئيسية:

النحو-الجر-اللغويين-الضيق-علم الاصوات

المستخلص باللغة العربية:

يُعدُّ النّحو قمّة البحث اللغوي ، إذ يمثّل الهدف الأساسي الذي يسعى اللغويون إلى تحقيقه عند النظر في اللغة المعيّنة ، ومن والخطأ والخطل أن يهمل النّحاة توظيف المباحث الصّوتية في إجراء بحوثهم وتحليل مادتهم اللغوية ، ذلك أنَّ المادة النّحوية تتألف من عناصر صوتية وأخرى صرفية ، وهذا يعني من النّاحية المنهجية ضرورة ربط النّحو ربطا وثيقا بالصّوت والصّرف ، أما الصّرف فلعلّه أخذ حظّه من هذا الارتباط قديما وحديثا ، لكنَّ الصّوت لم يحظَّ بهذا الارتباط لأنَّ عددا غير قليل من الدّارسين لاسيما أولئك الذين يسيرون على خطى التّقليد في البحث اللغوي لم يُدركوا أهميّة هذا الارتباط ، فهؤلاء ما استطاعوا أن يتبيّنوا حتّى الآن العلاقة الوثيقة بين علم النحو وعلم الصّوت سواء على معناه الواسع أو بمعناه الضّيق (1) ، أما المحققون من الدّارسين فيرون عكس ذلك تماما ، إذ يرون أنَّ النّحو في أساسه معتمد على علم الأصوات ، ومنهم العالم الإسكوتلندي المشهور الكساندر هيوم الذي صرَّح بأنَّ النحو يُبنى على نظام التّهجئة أو الأبجديّة الجديدة (2) ، وفيرث الذي أكّد العلاقة بين الأبجديّة - بوصفها مثالا واحدا بسيطا من أمثلة الحقائق الصّوتية - وبين النحو بقوله : " إنّما النّحو هو المهارة في معرفة الحروف " (3) ، وبيلمار الانكليزي الذي أوفى ببيان العلاقة بين النّحو وعلم الأصوات بوضعه كتابا كاملا في قواعد اللغة الانكليزية المنطوقة على أسس صوتية صرفة (4) .

ولا نعدم هذه المحاولات في الدَّرس اللغوي العربي الحديث ، إذ نجد الأستاذ الدّكتور محمد كاظم البكّاء يضع نظرية متكاملة في دراسة النحو العربي وفق معطيات علم الأصوات (5) .

المقدمة:

لبيان أهميّة علم الأصوات في تيسير دراسة النّحو العربي سنقف على مسائل نحويّة متفرقة خالفت القواعد التي فرضها النّحاة على أنفسهم ، وبذلوا جهدا في إخضاعها لتلك القواعد بطرق – قد تبتعد أحيانا عن واقع اللغة – لعلّ أبرزها الافتراض والتأويل ، وهي في الحقيقة لا تحتاج إلى بذل كل هذا الجهد ، لأنَّ تفسيرها صوتيا ينفي الحاجة لذلك ، وييسر على المتعلمين فهمها فهما صحيحا ، وهذه المسائل هي :

– الجر على الجوار :

ويقصد بمصطلح الجر على الجوار " أنَّ عامل الجر ليس الإضافة أو حرف الجر ، وإنَّما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحرف الجر " (6) ، أي إنَّ العامل في الاسم المجرور بالمجاورة ليس عاملا نحويا ، بل عامل صوتي بحت ، جيء به لتيسير اللفظ وتسهيله واستحسانه من دون أن يؤثّر في المعنى " وحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب ، بل هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين " (7) ، فتشابه الحركات في الأسماء المتجاورة يجعلها متناسقة ومتناسبة صوتيا ، فيسهل على الناطق الانتقال بينها بسهولة ويسر من دون توقف (8) ، والذي سوغ الجر على الجوار وضوح المعنى وأمن اللبس ، يقول الدكتور احمد عفيفي : " نحن هنا لا ننكر أنَّ التناسب الصوتي يجعل اللغة تضحي ببعض القوانين اللغوية ، وخير مثال على ذلك الجر بالمجاورة ... وغير ذلك من إهدار بعض القوانين اللغوية التي تضعف أمام ظاهرة المناسبة ، لكن الطابع العام للتناسب هو المحافظة على جوهر وقيم لغوية موجودة وليس الإطاحة بها " (9) ، ويقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي : " وكثيراً ما يكون هذا الانسجام الصوتي على حساب الإعراب نفسه " (10)

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الجوار لم تعرف عند النّحاة إلا في الجر ، ولم تخرج عن أبواب التّوابع وهي : النّعت والتّوكيد والعطف والبدل ، واختلف النّحاة في وقوع الحمل على المجاورة في هذه الأبواب (11) ومن شواهد الجر على الجوار :

قوله تعالى : " وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ " (هود/٨٤)

الشاهد فيه : قوله (محيطٍ) بالجر والأصل فيه النّصب لأنّه نعت للعذاب وليس لليوم ، لكنّه خرج عن الأصل لمجاورته ل (يومٍ) فجُرَّ على الجوار ، طلبا للخفة المتحققة في المناسبة الصوتية بين الألفاظ المتجاورة ، وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنَّ " (محيطٍ) نعت لـ (يومٍ) في اللفظ وللعذاب في المعنى... " (12) ، وهو بذلك يوافق ابن جني فيما ذهب إليه في هذه المسألة على حذف المضاف ، أي : عذاب يوم محيط عذابه .

وقول امرئ القيس (13) : (الطويل)

كأنّ ثبيراً في عَرانينِ وَبْلِهِ كَبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

الشاهد فيه قوله : (مُزمَّلِ) الأصل فيه الرّفع لأنّه نعت ل (كبيرُ أناسٍ) لكنّه جاء مجرورا لمجاورته المجرور (بجادِ) (14) .

وقول ذي الرمة (15) : (البسيط)

تريك سُنَّة وجه غيرِ مُقرفَةٍ مَلْسَاءَ ليس بها خالٌ وَلا نَدَبُ

الشاهد فيه : قوله (غيرِ) مجرور والأصل فيه النّصب ، وعدل عن الأصل إلى الجر لمجاورته (وجه) المجرور .

وقول العرب : " هذا جحرُ ضبٍ خربٍ " (16)

الشاهد فيه : قولهم (خربٍ) بالجر والأصل فيه الرّفع لأنّه نعت للجحر وليس للضب ، وإنّما عدل من الرّفع إلى الجر لمجاورته للاسم المجرور (الضّب) (17)

وقول زهير (18) : (الكامل)

لَعِبَ الزّمانُ بها وَغَيّرَهَا بَعْدي سَوَافي المُورِ والقَطْرِ

الشاهد فيه : قوله (القطر) بالجر ، والأصل فيه الرّفع بالعطف على (سوافي) ، إلا أنّه جر لمجاورته المجرور (المور) وهو الغبار ، لأنّه ليس للقطر سوافٍ : كالمور حتى يعطفه عليه ، ولو عطف على (المور) للزم أن يكون معمولاً لسوافي ، لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الكلام سوافي المور وسوافي القطر (19)

وقول أبي الغريب (20) : (البسيط)

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزوجَاتِ كُلِّهِمُ أن ليسَ وصلٌ إذا انحلّت عُرَا الذَنَبِ

الشاهد فيه : قوله (كل) بالجر ، والأصل فيه النصب لأنّه توكيد ل (ذوي) ، ولكنّه جر لمجاورة المجرور (الزوجات) ، ولو كان توكيدا ل(الزوجات) لقال : كلّهن (21)

الخلاف في مسألة الجر على الجوار :

على الرّغم من كثرة الشّواهد الواردة على هذه المسألة إلا أنّها لم تلق القبول نفسه عند اللغويين ، فمنهم من أقرها بقوله : " وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا : هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ ، ونحوَه " (22) ، وقوله : " أتبعوا الجرّ الجرّ ، كما أتبعوا الكسر الكسر ، نحو قولهم : بِهِم ، و بدارِهِم ، وما أشبه ذلك " (23) ، ومنهم من رفضها ، وأخذ يعلل ما ورد من شواهدها بالتأويل والتقدير والافتراض ؛ لتتناسب والقواعد النّحوية الصّارمة التي فرضها النّحاة على أنفسهم (24) ، فلمَّا خالفت الحركة الأعرابية قاعدتها النّحوية – في مسألة الجر على الجوار – التي وضعت لها ، اخذ ابن جني يلتمس الأسباب لإيجاد تأويلات وتفسيرات تخضعها لنظرية العامل بقوله : " وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جُحْرُهُ ؛ فيجري (خربٍ) وصفاً على (ضبّ) وإن كان في الحقيقة للجُحْر ، كما تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، فتجري (قائماً) وصفا على (رَجُل) وإن كان القيام للأب لا للرجل ، لما ضُمِنَ من ذكره ... فلما كان أصله كذلك حُذف الجحر المضاف إلى الهاء وأُقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفاً على (ضبّ) – وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ – على تقدير حذف المضاف ، على ما رأينا... " (25) ، وهو بذلك يرفض الجر على الجوار وما فيه من مناسبة صوتية ، إذ يقرر في أكثر من موضع أنَّ : " تغيير حركة الإعراب للمناسبة

مذهب ضعيف جداً " (26) ، وجعل ما ورد من كلام العرب : " هذا جحرُ ضبٍ خربٍ " من باب النعت السببي بتقدير مضاف محذوف .

ورأي ابن جني لا يخلو من الصّعوبة والعسر ، فتقدير محذوف وجعل المسألة من باب النّعت السّببي تبعدها كثيرا عن واقعها اللغوي المتمثل بالمناسبة الصّوتية التي تسعى لتحقيقها الذائقة اللغوية ، ومعرفة المتعلمين بالتفسير الصّوتي لهذه المسألة ييسر عليهم فهمها .

فما فرضه النّحاة من الحركات الأعرابية على أواخر الكلمات مسايرة للمنهج الذي فرضوه على أنفسهم ، وفكرة التّمسك بالحركات الأعرابية تقصر تأثير النحو على الجانب الشكلي فقط " وحقيقة أن التركيب الشكلي – أو العلامات الظاهرية – إنما هو تركيب سطحي لا يصح أن يقصر التحليل اللغوي عليه... بل تعمل فيه عوامل أخرى كعامل التوافق الصوتي في التأثير على الحركات التي نجدها في أواخر الكلمات " (27)

التفسير الصوتي :

إنَّ المناسبة الصّوتية بين الألفاظ " جزء من نظام اللغة العام تنتج عن اتفاق يوجد بين جميع الأعضاء النطقية ؛ بحيث لا نجد صوتاً مناوئاً لصوت مجاور، ولا عضواً منافياً في وضعه النطقي لعضو آخر، وإنما تتعاون الأعضاء النطقية في خلق نوع من الانسجام الحركي في أثناء العملية النطقية ، وقبله انسجام في حروف الكلمة والجملة ، فلا يكون هناك صوت شاذ عن صوت آخر ، ولا حركة مناقضة لحركة أخرى ، فيؤدي ذلك إلى نوع من التّوازن والتّوافق " (28) ، والسّبب في ذلك هو ما ينشأ بين جميع الأعضاء التي تتعاون على التّصويت " من الاتفاق الذي بمقتضاه يميل كل واحد منها بالوضع الذي يتخذه إلى أن ينسجم مع أوضاع الأعضاء الأخرى " (29) ، فاللسان يواجه صعوبة في الانتقال بين مصوتين مختلفين ، وهذه الصّعوبة تسوغ الانتقال من نطق مصوتين مختلفين إلى مصوتين متشابهين للتخلص من تلك الصعوبة ، فعدل المتكلم من نطق ضمة أو فتحة بعد الكسر ، إلى نطق كسرة بعد الكسر تحقيقا لخفة النطق ، وانسجام الألفاظ ، ذلك أنَّ " للحركات درجات متفاوتة في الخفة والثقل ، فمنها ما هو خفيف ، ومنها ما هو ثقيل ، ومنها ما هو أثقل والضّمة أثقل من الكسرة وإن كانت الكسرة ثقيلة بالنسبة إلى الفتحة " (30)

فما حدث في مسألة الجر على الجوار هو جعل " اللسان والشّفتين يعملان في اتجاه واحد ، وهذا ما يؤدي إلى الخفة النّطقية بمراعاة المناسبة الصّوتية " (31) ومما لا شك فيه " أنَّ الانسجام الصوتي فيه اقتصاد للجهد العضلي ، وهذا الاقتصاد يميل إليه الإنسان من غير تعمد " (32) فهناك حقائق صوتية نطقية لا يمكن تجاوزها ، فلكلّ عضو من أعضاء النطق " محدوديات حركية سببها بنيته العضوية وقدرة المتكلم في السيطرة عليه والعلاقة بين الجهازين العضلي والعصبي وأمور أخرى كثيرة..." (33) .

فمعرفة التّفسير الصّوتي لمسألة الجر على الجوار تيسر فهمها على المتعلمين ذلك أنّها نابعة من واقع اللغة ، أما إخضاعها لنظرية العامل بالتقدير و الافتراض من دون مراعاة سياقها الصوتي ، فيبعدها عن واقع اللغة ، ومن ثمَّ يعسر فهمها على المتعلمين ...

– صرف ما لا ينصرف :

يمتنع الاسم من الصّرف إذا كان على زنة صيغة منتهى الجموع (فواعل) نحو : سلاسل (34) ، وخرج عن هذه القاعدة في قراءة من قرأ قوله تعالى " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلا وَأَغْلالا وَسَعِيرًا " (الإنسان : 4) بتنوين (سلاسلا) وجعلها منصرفة ، ولمَّا ورد هذا الشاهد القرآني على خرق القاعدة النّحوية أخذ اللغويون يقدمون الحجج ليسوغوا خرق القاعدة التي فرضوها على أنفسهم ، يقول النّحاس : " والحجة لمن نون (سلاسلاً) ما حكاه الكسائي وغيره من الكوفيين أنَّ العرب قد تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك فهذه حجة ، وحجة أخرى أنَّ أهل النظر يقولون : كلّ ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام ، لأنَّ الشعر أصل كلام العرب ، وحجة ثالثة أنّه لما كان إلى جانب جمع ينصرف أتبع الأوّل الثّاني " (35)

ذكر النحاس في النّص أعلاه ثلاثة مسوغات للخروج على القاعدة وجعلها حجج لقبول القراءة المخالفة للقياس :

1– إنّ العرب تصرف كلّ ما لا ينصرف إلا أفعل منك ويقصد به أسم التفضيل

2– إنّ كلّ ما يجوز في الشّعر يجوز في الكلام ، لأنّ الشّعر أصل كلام العرب

3- لمّا جاور جمع متصرف (أغلالا) تبعه فجاء متصرفا (سلاسلا)

أما الزّمخشري فقد قبل القراءة وخرّجها على وجهين " أحدهما : أن تكون هذه النون بدلاً من حرف الإطلاق ويجري الوصل مجرى الوقف . والثاني : أن يكون صاحب قراءة التنوين ممن ضرى برواية الشعر ، ومرن لسانه على صرف غير المنصرف " (36)

ولعل مما يؤخذ على الزّمخشري توجيهه لهذه المسألة لأنَّ " الإبدال من حروف الإطلاق في غير الشعر قليل كيف وضمّ إليه إجراء الوصل مجرى الوقف " (37)

كما أنّ الوجه الثاني مرفوض لأنَّ القرآن الكريم له أحكامه الخاصة التي تميزه عن غيره ، ولا يصحّ تخريج مسائله على أساس الضرورات الشّعرية ، بالإضافة إلى أنَّ نافع والكسائي وأبو بكر والأعمش قرأوا بها (38) ، وهؤلاء لم يُعرفوا برواية الشّعر .

ويرى الآلوسي أنّ التنوين جاء لقصد الازدواج والمشاكلة ، وتحقيقا للمناسبة الصّوتية (39)

وبالإضافة إلى تحقيق المناسبة الصّوتية في الآية المباركة فإنَّها لا تخلو من لمسة بيانية ونكتة بلاغية ذكرها أستاذنا الدكتور سلام موجد خلخال ، بقوله : " إنَّ صوت النون الناتج عن تنوين (سلاسلا) ينقل لنا صورة حسية لرنة السلاسل التي يقيد بها الكافرون ، وعليه فإنَّ هذا التنوين الناتج عن خرق القاعدة وصرف الممنوع من الصرف غير مقتصر على المشاكلة والمناسبة الصوتية بين الألفاظ حسب ، بل يتعدى ذلك إلى بيان جانب دلالي ، ونقل صورة حسية لحال الكافرين المقيدين بالسلاسل وصوت تلك السلاسل المشابه لصوت التنوين في (سلاسلا) " (40) .

يتبين مما سبق أنَّ التفسير الصّوتي للمسائل النّحوية ييسر فهمها ، ويقربها من أذهان المتعلمين ، ويخلصها من الافتراضات والتّأويلات والخلافات التي تبعدها كثيرا عن واقعها اللغوي ...

- الإتباع الحركي :

" ظاهرة صوتية تتمثل في تأثر صوت بصوت آخر مجاور له ، فيتماثلان في النطق تماثلاً مقبلاً أو مدبراً ؛ لأجل الانسجام الصّوتي . وهي من ظواهر تطور الحركات المتباينة في كلمة واحدة أو كلمتين وتميل في تطورها نحو الانسجام حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية ، فالإتباع نوع من أنواع المماثلة الصوتية " (41)

ومن مظاهر الإتباع الحركي في اللغة العربية على سبيل المثال لا الحصر :

الإتباع الحركي في ضمير الغائب (الهاء) لما قبله :

يقول سيبويه في معرض حديثه عن ضمير الغائب (الهاء) : " اعلم أنَّ أصلها الضم وبعدها الواو ؛ إلا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك ؛ فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة " (42)

فالأصل في ضمير الغائب (الهاء) البناء على الضّم ، ولكنها تكسر إذا سبقت بياء أو كسرة ، ومن ذلك قوله تعالى : " ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ " (البقرة : 2) ، وقوله تعالى : " فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ " (الفجر : 16)

التفسير الصوتي :

في قوله تعالى في الآية الأولى (فيهِ) ، وفي الآية الثانية (عليهِ) إتباع حركي فالأصل فيهما (فيهُ ، عليهُ) ولصعوبة الانتقال من نطق الياء – إذ يتخذ جهاز النّطق وضعا معينا لأدائها – إلى نطق الضّمة التي تحتاج لوضع مغاير لجهاز النطق في أدائها ، إذ يكون عمل جهاز النّطق لاسيما اللسان والشّفتين في اتجاهين مختلفين ، يعدل المتكلم من نطق ضمّة بعد كسرة إلى نطق كسرة بعد كسرة ؛ ليكون عمل جهاز النطق من وجه واحد فيسهل النّطق ويتخلص من الصّعوبة وتتحقق الخفة المطلوبة (43)

ولمّا كان الإتباع الحركي نوع من أنواع المماثلة الصّوتية ، فالمماثلة هنا " حجة صوتية لإثبات قضية لغوية خلافية ، ولكن دون تصور عميق لهذه الظّاهرة من النّاحية الصّوتية ؛ فالطّرح يتمحور حول مشابهة الحركات بمعزل عن معرفة الدوافع الحقيقية لهذا الإتباع " (44)

فيُشكل على المتعلمين أحيانا معرفة حركة ضمير الغائب (الهاء) ، وإذا لم يشكل عليهم ذلك فهم يجهلون الأسباب الصوتية التي فرضت اختيار حركة من دون أخرى ، وسبب ذلك هو الابتعاد عن توظيف الحقائق الصوتية في الدّراسة اللغوية ، ومما يدل على عدم إدراك الأسباب الصّوتية للإتباع الحركي قول ابن الانباري : " التّحريك للإتباع ليس قياساً مطرداً ، وإنّما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جداً ، وذلك الإتباع عن طريق الجواز ، لا على طريق الوجوب " (45) ، وهو بذلك يذهب إلى أنَّ الإتباع ليس قياسا مطردا ، ويسمه بالجواز ، وليس الأمر كذلك ، فالإتباع " واجب في بعض المواطن ؛ إذ الظاهرة اللغوية تلزم وجوبه عندما يكون عكسه شاذاً نابياً ؛ فمع أنَّ الأصل أن تقول : (بِهُ ، عليهُ) بضم الهاء إلا أنَّ هذا النطق يظهر نشازاً فيكون الإتباع واجباً لتحصيل الانسجام والتناسق الصوتي " (46) .

أما إذا تعارض الإتباع الحركي مع تحقيق الدلالة المطلوبة عندها تضحي اللغة بالانسجام الصوتي والجانب الموسيقي ، لتحقق الدلالة المطلوبة ، لأنَّ الوظيفة الأساسية للغة هي الإبلاغ ، وتحقيق الدلالة ، وقد وردت شواهد قرآنية تبين ذلك ، فقد يُسبق ضمير الغائب (الهاء) بالياء ويبقى على حاله (مبنيا على الضم) ، ومنه قوله تعالى : " **إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا** " (الفتح :10)

وردت (عليهُ الله) في الآية الكريمة على الأصل وهو البناء على الضم ، ولم يراع فيها الإتباع الحركي ، ولعل السبب في ذلك هو أن سياق الكلام في الآية المباركة يدور حول معاهدة المسلمين للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في صلح الحديبية ، وهو عهد على الموت (47) فكان الضم في (عليه) يؤدي إلى تفخيم لفظ الجلالة لتفخيم العهد فأراد سبحانه أن يتسق ويتناسق تفخيم العهد مع تفخيم لفظ الجلالة ، ولو سبق لفظ الجلالة بالكسر لكان مرققا ، بالإضافة إلى أن الضمة هي أثقل الحركات وهذا العهد هو أثقل العهود ، لأنه عهد على الموت ، فتناسب استعمال أثقل الحركات مع أثقل العهود (48)

وفي قوله تعالى : " **قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا** " (الكهف : 63)

ورد ضمير الغائب (الهاء) في (أنسانيه) بالبناء على الضم ، ولم يراع فيه الإتباع الحركي ، ولعل السبب في هذا الاستعمال هو سياق الآية الكريمة ، إذ وردت في قصة موسى (عليه السلام) وفتاه حين أكلا بعضا من حوت مشوي ، ثم سرت فيه الحياة وجرى في البحر (49) ، وهذا أمر غاية في الغرابة لا ينسى مدى الحياة فكيف يمكن أن ينسى بعد وقت قصير ؟! ، ولذا ناسب ثقل النطق بالضمة التعبير عن شدة غرابة هذا النسيان (50) .

إن معرفة المتعلمين بالحقائق الصوتية التي تكمن في اختيار حركةٍ للضمير دون غيرها من الحركات تيسر عليه استيعاب تلك المسألة وفهمها .

– نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة :

يؤثر عن العرب في تقعيدهم لجمع المؤنث السّالم أنّه فرع عن جمع المذكر السّالم ، فجعلوا النّصب والجر في جمع المؤنث السّالم بالكسرة (حملا للفرع على الأصل) ، لأنّهم لمّا أوجبوا حمل النّصب على الجر في جمع المذكر السّالم وهو الأصل ، وجب عليهم حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السّالم وهو الفرع (51) ، يقول المبرد : " يستوي الجر والنّصب في (مسلمات) كما استوى في (مسلمين) ، لأنّ هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر " (52) ، جعل المبرد جمع المؤنث نظيرا لجمع المذكر ، لذا استوى النصب والجر في جمع المؤنث كما استوى في جمع المذكر .

وتقول الدكتورة ابتسام ثابت : " والذي أراه أنَّ العدول عن الفتحة إلى الكسرة في النّصب إنَّما هو حمله على الجر ، والجر بالكسر أصل ، فسبب العدول في النّصب بالكسرة هو معادلة أو مقابلة للجر بالكسر في الأصل " (53) ، يضاف إلى ذلك أنَّ الكسرة قريبة من الفتحة فهي تالية لها من حيث الخفة والثقل (54)

التفسير الصوتي :

يرى الأصواتيون المحدثون أنَّ إبدال (الفتحة) كسرة عند مجاورتها الألف ، ضرب من المخالفة والهدف من ذلك تجنب ثقل النطق بمجموعة مصوتات متجانسة متحدة الطابع (55) ، إذ إنَّ الأصل في جمع المؤنث السّالم أن تكون علامته الفتحة في حالة النّصب ، وعدل عن الأصل فصارت علامة نصبه الكسرة بدل الفتحة ، وسبب ذلك هو " تطوّر هذه الصّيغ أثر القوة المغايرة في الميدان اللغوي التي هي المخالفة ، ذلك أنَّ المتكلم كره استمرارية النّفس والمدّ الصّوتي المتواصل الذي يتعب الرّئتين ، وهو حاصل توالي صائت الفتح وامتداده على طول تلك البنى ، فعمد إلى الحدّ منه وتضييق مجاله تسهيلاً لصيرورة العملية الكلامية بين المتكلم والسّامع ، بتعويضه بصوت مخالف هو الكسرة " (56) ،ويرى بروكلمان أنَّ اشتراك جمع المؤنث السّالم في حالتي الجرّ والنصب في الإعراب بنهاية واحدة أي بعلامة واحدة إنّما يرجع إلى سبب صوتي محض إذ تحوَّلت علامة النّصب (اتَ) إلى (اتِ) (57) ، ويرى أن العربية القديمة شهدت تحوّل الفتحة إلى كسرة لوقوعها بعد ألف (58) .

تتأثر الصّوائت بعامل المخالفة ، وتجري وفق تلك القوانين ، ولعلّ الغاية من ذلك تحقيق التيسير النطقي في أقصى درجاته بالابتعاد عن النطق المتوالي لحركات متحدة الصّيغة البنائية (59) ، إذ إنَّ تنوع الحركات أخف من تتابعها متماثلة ؛ لأنَّ التماثل يؤدي أحيانا إلى ثقل مرفوض ، حتى ولو كان التتابع قائماً على حركة الفتح (60) ، فالأصل في :

رأيتُ طالباتٍ (ط ـَ / ل ـِ / ب ـَ / ت ـِ ن)

هو : رأيتُ طالباتً (ط ـَ / ل ـِ / ب ـَ / ت ـَ ن)

ولكن عُدِلَ من الفتح إلى الكسر ، بسب تلك المتوالية الحركية من الفتحات التي غيرت متجهها من الإستعلاء إلى الاستفال بتأثير المخالفة (61) ، وبهذا جاء التّنوع نتيجة لثقل التّماثل ، فاللغة العربية تميل إلى التّخلص من توالي المقاطع المتماثلة ، فتحذف واحداً منها... ونقصد بالمقاطع المتماثلة هنا ما يشمل المقاطع ذات الأصوات الصّامتة المتماثلة ، أو المتقاربة في المخارج (62)

وعليه فإنّ التفسير الصّوتي لمسألة نصب جمع المؤنث السّالم بالكسر بدل الفتح يقربها إلى أذهان المتعلمين كونها مبنية على حقائق لغوية ملموسة ، ولم تبنَ على الافتراض المتمثل بنظرية الأصل والفرع التي تخلو من الموضوعية ، كونها مبنية على تصورات وافتراضات ليس لها واقع لغوي ملموس .

– كسر نون المثنى وفتح نون جمع المذكر السالم :

المثنى هو : " ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة " (63) والجمع هو : " ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحة " (64) ، علل القدماء كسر نون المثنى ، وفتح نون جمع المذكر بالهروب من التقاء السّاكنين ، فهم يرون أن النون في نحو : (معلمان ، ومعلمون) ساكنة في الأصل ، وحرِّكَت لالتقاء السّاكنين (الألف والواو مع النون) (65) ، وبمثل ذلك فسّروا تحريك النون في الأفعال الخمسة (تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين) (66) ، فهذه النون عندهم في الأصل ساكنة (67) ، وليس الأمر كذلك لأنَّهم وهموا في جعل أصوات المد (الواو والياء) أصوات ساكنة ، وهي في الحقيقة صوائت طويلة فلا يوجد في هذا الموضع التقاء ساكنين ليهربوا منه (68) ، ووقعوا في هذا الوهم " بسبب الخط العربي ، فعدّوا الحركات الطّويلة (الألف والياء والواو) حروفًا ساكنة ، وتصوروا وجود فتحة قبل الألف ، وضمة قبل الواو ، وكسرة قبل الياء " (69) .

التفسير الصوتي :

السبب في كسر نون المثنى وفتح نون الجمع عائد لقانون المخالفة الصّوتية على مستوى اللغة بصورة عامة ، فكسرت نون المثنى " لأنَّها تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، فلم تستثقل الكسرة فيها ، وأمَّا نون الجمع فإنَّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة ، ليعادلوا خفة الفتحة بثقل الواو والضمة ، والياء والكسرة ؛ ولو حصل العكس لأدّى ذلك إلى الاستثقال بسبب توالي الأمثال " (70) ، ولعلَّ السبب في كسر نون المثنى وفتح نون جمع المذكر عائد إلى أمرين هما (71) :

أولا : إنَّ التثنية أخفّ من الجمع ، والكسرة أثقل من الفتحة ، فخُص الأخف بالأثقل ، والأثقل بالأخف طلباً للتعادل ، فما ينبغي ملاحظته أنَّ النّظام اللغوي لا يراعي خفة الحركات أو ثقلها في نفسها فقط وإنَّما يراعي أشياء أخرى مثل: الثقل المعنوي ، فوجدنا أنَّ نون التثنية تختص بالكسر ، لخفة المثنى عن الجمع ، فكان من نصيبه الكسر الثّقيل ، واختصت نون الجمع بالفتح لثقل الجمع ، فأعطى الأخف للأثقل ، وأعطيت التثنية – لخفتها– الكسر ليتعادلا خفة وثقلا .

ثانيا : إنَّ نون التثنية بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها لم يثقل فيها الكسر، وأما نون الجمع فتقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ، فيؤدي كسرها إلى توالي ثقل الأمثال مع الياء ، أو ثقل الخروج من ضم مع الواو إلى كسر .

وخلاصة القول هي أن تفسير الظّواهر اللغوية يحتاج إلى كلّ المستويات اللغوية فلا يمكن الاعتماد على القواعد النّحوية وإهمال معطيات العلوم اللغوية الأخرى في تفسيرها ، فمع " إيماننا بأن نظرية العامل لا تزال أساساً صالحاً لتحليل الظّواهر النّحوية ، ولا تزال مستعملة في الدّرس النحوي الحديث الذي يتناول لغة تخضع لظواهر إعرابية ، إلا أنَّها وحدها لا تعين على تحديد (المعنى النّحوي) ، وإنَّما يتوقف بيان المعنى النّحوي – كما بينته الدّراسة الحديثة – على مجموعة من القرائن المعنوية واللفظية التي تتضافر جميعاً من أجل كشف اللبس عن المعنى " (72) ، ولا يمكن التقليل من قيمة الجهد الذي بذله النّحاة أو نقده بأي شكل من الأشكال ، ولكن عنايتهم بقضية الإعراب على حساب الوظائف الأخرى للنحو التي تصل أحيانا إلى مستوى الإهمال " هو مما لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال وتحت أي مسوغ أو ذريعة ؛ لأنَّ الوظائف الأخرى التي انصرف عنها النّحويون تعد (قوام النّحو) " (73) ، فالقواعد التي وضعوها " لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها ، ولو أنصف النحاة لعدّوها وسيلة لفهم أسرار اللغة ، وإنَّ اللغة المنطوقة تلقائياً هي الأصل في تفهم اللغة واستنباط قواعدها ؛ لأنَّها تظل حية أبدا ، كما توصّل إلى تقريره العلماء المحدثون في دراساتهم اللغوية " (74)

وقد تنبه الدارسون المحدثون إلى ذلك " وبينوا أنَّ علم الأصوات هو الحجر الأساس لأية دراسة لغوية ، فدعا بعضهم إلى تقديم الدّراسة الصّوتية على الدّراسة النّحوية والصّرفية ، وتوظيف

الدّراسات الصّوتية في خدمة الدّراسات النّحوية والصّرفية لأيَّة لغة ، لكي يفهم الباحث أسرار تلك اللغة وخصائصها وظواهرها، ومن ثمَّ تكون دراسته لتلك اللغة دراسة علمية صحيحة ، لا تقوم على الافتراض ، وتستطيع أن تصمد طويلا أمام البحث العلمي " (75)

والتفسير الصّوتي للظواهر النّحوية يتيح للدارس الوقوف على خصائص الأصوات التي تؤلف الألفاظ ، كما يسهم في فهم طبيعة اللغة (76) ، ذلك أنّ الدّراسة الصوتية " تبين لنا أنَّ اللغة ليست كالقوانين الطبيعية ثابتة لا تتغير، وإنّما هي تخضع للقواعد المطردة ، وتبين لنا حقيقة أخرى هي أن هناك صورا من الاستعمال اللغوي تخالف القياس العام ، أو القواعد المألوفة التي استقرت عند الدّارسين ، على أنَّها تمثل العربية الفصحى ، وإنَّ هذه الصور مع مخالفتها لما نسميه باللغة النموذجية ، إلا أنَّها تعد فصيحة " (77) .

وبناء على ما تقدم يمكننا القول إنَّ تفسير بعض المسائل النّحوية وفقا لمعطيات علم الأصوات تيسر كثيرا على المتعلمين فهم تلك المسائل واستيعابها ، ومن ثمَّ تتيسر لهم دراسة النحو العربي .

الخاتمة :

وفي خاتمة البحث لابدَّ لنا من الوقوف على أبرز النتائج التي توصل إليها البحث ، وتلك النتائج هي :

1- إنَّ العامل في الاسم المجرور بالمجاورة ليس عاملا نحويا ، بل عامل صوتي بحت ، جيء به لتيسير اللفظ وتسهيله واستحسانه من دون أن يؤثر في المعنى ، فتشابه الحركات في الأسماء المتجاورة يجعلها متناسقة ومتناسبة صوتيا ، فيسهل على الناطق الانتقال بينها بسهولة ويسر من دون توقف ، والسّبب في ذلك هو ما ينشأ بين جميع الأعضاء التي تتعاون على التّصويت من اتفاق بمقتضاه يميل كل واحد منها بالوضع الذي يتخذه إلى أن ينسجم مع أوضاع الأعضاء الأخرى .

2- الخلاف في تفسير المسائل النحوية لا يخلو من الصّعوبة والعسر ، فتقدير محذوف في مسألة الجر على الجوار ، وجعلها من باب النّعت السّببي يبعدها كثيرا عن واقعها اللغوي المتمثل بالمناسبة الصّوتية التي تسعى لتحقيقها الذائقة اللغوية ، ومعرفة المتعلمين بالتّفسير الصّوتي لهذه المسألة ييسر عليهم فهمها .

3- إنَّ خرق القاعدة النحوية وصرف غير المنصرف في قراءة من قرأ (سلاسلا) بالتنوين ، عائد إلى المناسبة الصوتية ، وهو لا يخلو من لمسة بيانية ونكتة بلاغية ، إذ إنَّ صوت النون الناتج عن تنوين (سلاسلا) ينقل لنا صورة حسية لرنة السلاسل التي يقيد بها الكافرون .

4- الإتباع الحركي ظاهرة صوتية تتمثل في تأثر صوت بصوت آخر مجاور له ، فيتماثلان في النطق تماثلاً مقبلاً أو مدبراً ؛ لأجل الانسجام الصّوتي ، وإذا تعارض الإتباع الحركي مع تحقيق الدلالة المطلوبة عندها تضحي اللغة بالانسجام الصوتي والجانب الموسيقي ، لتحقق تلك الدلالة لأنَّ الوظيفة الأساسية للغة هي الإبلاغ ، وتحقيق الدلالة ، وقد وردت شواهد قرآنية تبين ذلك ، فقد يُسبق ضمير الغائب (الهاء) بالياء ويبقى على حاله (مبنيا على الضم) .

5- إنَّ التّفسير الصّوتي لمسألة نصب جمع المؤنث السّالم بالكسر بدل الفتح يقربها إلى أذهان المتعلمين كونها مبنية على حقائق لغوية ملموسة ، ولم تبنَ على الافتراض المتمثل بنظرية الأصل

والفرع التي تخلو من الموضوعية ، كونها مبنية على تصورات وافتراضات ليس لها واقع لغوي ملموس ، فالسبب في كسر نون المثنى وفتح نون الجمع عائد لقانون المخالفة الصّوتية على مستوى اللغة بصورة عامة ، فكسرت نون المثنى لأنَّها تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، فلم تستثقل الكسرة فيها ، وأمَّا نون الجمع فإنَّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة ، ليعادلوا خفة الفتحة بثقل الواو والضمة ، والياء والكسرة ؛ ولو حصل العكس لأدّى ذلك إلى الاستثقال بسبب توالي الأمثال .

6- إنَّ تفسير الظّواهر اللغوية يحتاج إلى كلّ المستويات اللغوية فلا يمكن الاعتماد على القواعد النّحوية وإهمال معطيات العلوم اللغوية الأخرى في تفسيرها ، فالقواعد التي وضعها النحاة لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها ، ولو أنصفوا لعدّوها وسيلة لفهم أسرار اللغة ، وإنَّ اللغة المنطوقة تلقائياً هي الأصل في تفهم اللغة واستنباط قواعدها ؛ لأنَّها تظل حية أبدا .

7- إنَّ تفسير بعض المسائل النّحوية وفقا لمعطيات علم الأصوات تيسر كثيرا على المتعلمين فهم تلك المسائل واستيعابها ، ومن ثمَّ تتيسر لهم دراسة النحو العربي ، وبذلك يكون علم الأصوات مُيسرا للمستوى النحوي .

الهوامش :

1- ينظر : علم الأصوات العام القسم الثاني الأصوات : 187

2- ينظر : فيرث دراسات في علم اللغة : 95-96 ، نقلا عن علم الأصوات العام القسم الثّاني الأصوات : 188

3- المرجع السابق : 100

4- palmar : a grammar of spoken English ، نقلا عن علم اللغة العام القسم الثّاني الأصوات : 188

5- ينظر : نظريّة الحس الصّوتي لتعليم النّحو العربي ، تأليف الأستاذ المتمرس الدّكتور محمّد كاظم البكّاء ، منشورات جمعيّة سيبويه .

6- ظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحوية ومواقعها في القرآن الكريم : ٧

7- المرجع نفسه

8- ينظر : التفسير الصوتي للظواهر النحوية في ضوء الدرس الصوتي الحديث (رسالة ماجستير) : 17

9- ظاهرة التخفيف في النّحو العربي : ١٤٠

10- اللهجات العربية في التراث : ٢٧٦/١ ، وينظر : لحن العامة (عبد العزيز مطر) : ٢٤٩

11- ينظر : التفسير الصّوتي للظواهر النّحوية في ضوء الدّرس الصّوتي الحديث (رسالة ماجستير) : 18

12- التبيان في إعراب القرآن : ٢٢/٢ ، ينظر: البحر المحيط : ٤١٥/٥

13- ينظر: شرح المعلقات السبع : الزوزني : ٥٤

14- ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4 / 92

15- ينظر : ديوان ذي الرمة : ٦٤

16- الكتاب : ١/ ٤٣٧

17- ينظر : المرجع نفسه

18- ينظر : ديوان زهير بن أبي سلمى : 29

19- ينظر : الإنصاف : ١٢٦/٢

20- ينظر : معاني القرآن (الفراء) : ٩/٢، شرح شذور الذهب : ٣٤٨

21- ينظر : شرح شذور الذهب : 331 ، همع الهوامع : 2\ 440-441

22- الكتاب : 67\1

23- المصدر نفسه : ١/ ٤٣٦

24- ينظر : التفسير الصّوتي للظواهر النّحوية في ضوء الدّرس الصّوتي الحديث (رسالة ماجستير) : 23

25- الخصائص : ١٩٣/١

26- المحتسب : ٢٤٠/١ ، وينظر : الخصائص : 147.146/2

27- نظرات في النّحو العربي (بحث) : ١٠١- ١٠٢

28- ظاهرة التّخفيف في النحو العربي : 139

29- اللغة : ٦٣

30- ظاهرة التّخفيف في النحو العربي : ٢٦٣

31- التّفسير الصّوتي للظواهر النّحوية في ضوء الدّرس الصّوتي الحديث (رسالة ماجستير) : 25

32- اللهجات العربية في التّراث : ٢٧٦/١ ، وينظر : الأصوات اللغوية (عبد القادر عبد الجليل) : 284

33- دراسة تتابع الوحدات الصّوتية عند ابن جني (بحث) : ٢٤

34- ينظر : شرح ابن عقيل : 3\ 269 – 270

35- إعراب القرآن : ٦٣/٥

36- الكشّاف : ١٩٥/٤

37- روح المعاني : ١٥٣/٢٩

38- ينظر : المصدر نفسه

39- ينظر : المصدر السابق ، التّفسير الصّوتي للظواهر النّحوية في ضوء الدّرس الصّوتي الحديث (رسالة ماجستير) : 27

40- لقاء مباشر مع الأستاذ الدّكتور سلام موجد خلخال ، قسم اللغة العربية ، كلية التّربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، 2\ 10\ 2018 م

41- التّفسير الصّوتي للظواهر النّحوية في ضوء الدّرس الصّوتي الحديث (رسالة ماجستير) : 38 ، وينظر : في اللهجات العربية : ٩٦

42- الكتاب : ٤/ ١٩٥

43- ينظر : التّفسير الصّوتي للظواهر النّحوية في ضوء الدّرس الصّوتي الحديث (رسالة ماجستير) : 38-39

44- المرجع نفسه : 41

45- الأنصاف : ٢/ ٢٤١ ، وينظر : شرح المفصل : ٤/ ٩٥

46- التّفسير الصّوتي للظواهر النّحوية في ضوء الدّرس الصّوتي الحديث (رسالة ماجستير) : 42

47- ينظر : بحر العلوم (السمرقندي) : 3\ 314

48- ينظر : بلاغة الكلمة في التّعبير القرآني : 103 – 104

49- ينظر : تفسير بحر العلوم (السمرقندي) : 2\ 254

50- ينظر : بلاغة الكلمة في التّعبير القرآني : 104 – 107

51- ينظر : أسرار العربية : ٦٢ ، و اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٦٨

52- المقتضب : ١/ ٦-٧

53 – التعادل في العربية ؛ دراسة صوتية صرفية نحوية : ٦٥

54- ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي : ٢٥٨

55- ينظر : العربية الفصحى : ٤٨ ، التطور اللغوي : ٤٣

56- الاقتصاد المورفونولوجي في التّواصل اللساني : ١٦٩

57- ينظر : فقه اللغات السّامية : ١٧١

58- ينظر : المصدر نفسه : ١٤١

59- ينظر : الأصوات اللغوية (عبد القادر عبد الجليل) : ٢٩٤

60- ينظر : ظاهرة التّخفيف في النّحو العربي : ٢٥٨

61- ينظر : الأصوات اللغوية (عبد القادر عبد الجليل) : ٢٩٥

62- ينظر : بحوث ومقالات في اللغة : ٢٧

63- شرح المفصّل : ٤/ ١٣٧

64- المصدر السابق : ٢/٥ ، وينظر : الكتاب : ١/ ١٧. ١٨ ، أسرار العربية : ٥٤

65- ينظر : المقتصد : 125 – 126 ، الإنصاف : 2\ 301 ، شرح الجمل : 2\ 336-337

66- ينظر : شرح الشّافية : 2\ 225 ، همع الهوامع : 1\ 160

67- ينظر : الإيضاح في علل النحو : 74 ، همع الهوامع : 1\ 171-172

68- ينظر : أهميّة علم الأصوات في تعليل مسائل النّحو (بحث) : **14**

69- المرجع السابق ، وينظر : المعجم المفصّل في فقه اللغة : 50

70- التّفسير الصّوتي للظواهر النّحوية في ضوء الدّرس الصّوتي الحديث (رسالة ماجستير) : 67

71- ينظر : المرجع نفسه : 68

72- التّفسير الصّوتي للظواهر النّحوية في ضوء الدّرس الصّوتي الحديث (رسالة ماجستير) : 24 ، وينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٤

73- مظاهر التّيسير الصّرفي : 90

74- ينظر : العربية قبل سيبويه وبعده (مقال) : ١٠

75- أهميّة علم الأصوات في تعليل مسائل النّحو (بحث) : 7 ، وينظر : مدرسة الكوفة : 166- 167

76- ينظر : الظّواهر الصّوتية عند الكوفيين : المقدمة : أ

77- أهميّة علم الأصوات في تعليل مسائل النّحو (بحث) : 8

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

– أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت577هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق ، 1377هـ .

– الأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل ، دار الصفاء ، ط1 ، 1418هـ – 1998م .

– إعراب القرآن ، أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (ت338هـ) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، 1425هـ – 2004م

– الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني (دراسة لسانية في اللغة العربية) : احمد الطيبي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، (د.ط) ، 2009م .

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الانباري ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1418هـ – 1998 .

– الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت340هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، (د.ط) (د.ت) .

– بحر العلوم ، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت 375هـ) ، تحقيق وتعليق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1413 هـ – 1993 م .

– البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق : عادل احمد عبد الموجود وآخرين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 142هـ – 2001م .

– بحوث ومقالات في اللغة ، الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط 1 ، 1403 هـ – 1982 م .

– بلاغة الكلمة في التّعبير القرآني ، الأستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي ، العاتك لصناعة الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ، ط2 ، 1427 هـ – 2006 م .

– التّبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616 هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، 2005م .

– التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، (د.ط) ، (د.ت) .

– التعادل في العربية (دراسة صوتية صرفية نحوية) ، ابتسام ثابت محمد ، ط1 ، 1430هـ – 2009م

– الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط4 ، 1999م.

– ديوان ذي الرمة ، غيلان بن عقبة بن مسعود العدوي المضري ، شرحه وضبط نصوصه وقدم له : عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ – 1998م .

– ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وضبط نصوصه وقدم له : عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم بن الأرقم ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) .

– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت1270هـ) ، تحقيق : ماهر حبوش وهيثم حازم عبد الحيالي ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1431 هـ – 2010 م .

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل ، دار الغدير – قم ، ط1 ، 1434 هـ .

– شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت686هـ) ، مؤسسة الصادق ، ط2 ، (د.ط) ، (د.ت) .

– شرح المعلقات السبع ، أبو عبد الله الحسين بن احمد الزوزني (ت486هـ) ، دار البيان ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) .

– شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) .

– شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الاشبيلي (ت669هـ) ، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1419هـ .

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكوخ ، مطبعة شريعت ، إيران ، ط1 ، (د.ت) .

– ظاهرة التّخفيف في النّحو العربي ، احمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط1 ، 2008 م

– ظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحوية ومواقعها في القرآن الكريم ، فهمي حسن النمر ، دار الثقافة ، القاهرة ، 1985م .

– العربية الفصحى ، هنري فليش ، ترجمة : عبد الصبور شاهين ، دار المشرق ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) .

– علم الأصوات العام القسم الثاني الأصوات ، دكتور كمال محمد بشر ، دار المعارف بمصر ، 1975 م .

– فقه اللغات السامية : بروكلمان ، ترجمة : رمضان عبد التواب ، مطبوعات جامعة الرياض ، (د.ط) ، 1977م .

– الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط3 ، 1408هـ – 1988 م .

– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، دار الفكر ، (د.ط) ، (د.ت) .

– اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ) ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق ، 1422هـ .

– لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، عبد العزيز مطر ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 2006 م .

– اللغة ، فندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، (د.ط) ، (د.ت) .

– اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء – المغرب ، 1994 .

– اللهجات العربية في التّراث ، احمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للطباعة والنشر ، تونس ، 1978م .

– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق : علي ناصف النجدي وآخرين ، القاهرة ، 1999م .

– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط2 ، 1958م .

– مظاهر التيسير الصّرفي دراسة في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الدكتور محمد حسين علي زعيّن ، منشورات المجمع العلمي ، 1435 هـ – 2014 م .

– معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت 207هـ) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1423هـ – 2002 م .

– المعجم المفصّل في فقه اللغة ، مشتاق عباس معن ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001 م .

– المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (ت 285) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

– المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، زكريا بن محمد الأنصاري (ت926هـ) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1422هـ – 2002م .

– نظريّة الحس الصّوتي لتعليم النّحو العربي ، تأليف الأستاذ المتمرس الدّكتور محمّد كاظم البكّاء ، منشورات جمعيّة سيبويه .

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ، تحقيق : احمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1427هـ – 2006م .

الرسائل الجامعية :

– التفسير الصوتي للظواهر النحوية في ضوء الدرس الصوتي الحديث ، عائشة عبد الله كحيوش الشمري ، رسالة مقدمة إلى قسم اللغة العربية ، كلية التربية – جامعة كربلاء ، 2011 م .

– الظّواهر الصّوتية عند الكوفيين في ضوء علم اللغة الحديث ، عباس علي إسماعيل ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 1999 م .

البحوث والدوريات :

– أهميّة علم الأصوات في تعليل مسائل النّحو ، م. علي عباس إسماعيل د.خالد عباس حسين السياب ، م. عبد الأمير كاظم عيسى ، مجلة جامعة أهل البيت ، ع 6 ، 1429 هـ – 2008 م .

– دراسة تتابع الوحدات الصوتية عند ابن جني ، عبد المنعم آل ناصر ، مجلة المورد ، مجلد32 ، العدد1 ، 1436هـ – 2005 م .
– العربية قبل سيبويه وبعده (مقال) : إبراهيم العريض ، مجلة المورد .
– نظرات في النحو العربي ، مرتضى جواد الباقر ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد 11 ، 1396 هـ –1976م .

المستخلص باللغة الانكليزية

Grammar is the top linguistic research, which represents the basic goal that linguists seek to achieve when considering the specific language. The error that the grammarians neglect to employ the sections of phonetics in the conduct of their research and analysis of their linguistic material. The grammatical material consists of the elements of sound and other words. The methodological aspect of the need to closely link sound and exchange, and to indicate the importance of the science of sounds in facilitating the study of Arabic grammar stop research on the issues of grammatical sporadic violation of rules imposed by the women themselves. It made an effort to subject them to those rules in ways - may sometimes depart from the reality of the language - after and interpretation. In fact do not need to make all this effort, because the interpretation of voice denies the need for it, and facilitate the understanding of the learners correctly.

Among these issues is the issue of traction on the neighborhood, which is interpreted by the grammarians as the interpretation and assumption. In fact, it is only a matter of voice, which is used by the language to fit between the contiguous words, and the question of the prohibition of exchange that the grammarians differed in their interpretation. Other issues in which research has proved the importance of phonology in the interpretation of grammatical questions objectively and objectively, and to return them from assumptions and interpretations, thus making it easier to understand these issues to the learners.